الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

8 **ربيع الاخر** 1436 –28 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

مقدماً التعازي في فقيد الأمتين العربية والإسلامية

"القحطاني" يبايع القيادة الرشيدة على السمع والطاعة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://sabq.org/Print/News/ebJoo

بندر آل عوض- سبق- أبها:
تقدم أستاذ الإدارة التربوية بجامعة الملك خالد عضو جمعية حقوق الإنسان عضو المجلس البلدي بأمانة منطقة عسير، الدكتور منصور عوض القحطاني، بأحر التعازي والمواساة لخادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز ولولي العهد الأمير مقرن بن عبد العزيز ولولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف والشعب السعودي في فقيد الأمتين العربية والإسلامية الملك عبدالله بن عبد العزيز.
وبايع القحطاني خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز ملكاً للمملكة العربية السعودية وولي عهده الأمير مقرن بن عبد العزيز وولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف، على السمع والطاعة تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وهب حياته لخدمة الوطن.. الدكتور السيف:

• حريق القديح" و• حقوق الإنسان" شاهدان على إنسانية الملك الراحل

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4043578

اليوم – الدمام
عرف الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز بمواقفه الإنسانية الكثيرة التي طالت جميع مناطق ومحافظات المملكة، فقد كان- رحمه الله- الأب الحاني يلتقي أبناءه المواطنين ويتعرف على مشاكلهم عن قرب، وليس أدل على مواقفه- وهي كثيرة- من شعوره بالألم عند وقوع حادثة حريق القديح الشهيرة عندما استبق- رحمه الله- الجميع، بتوجيه رسالة مواساة وعزاء للأهالي، وكذلك استقباله- رحمه الله- وفد الجمعية الخيرية بالقديح، عقب الحادثة واصدار أوامره بمتابعة أوضاع أهالي المتوفين والمصابين والمرضى.
وقال د. عبدالجليل السيف عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والمشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، ودّع عالمنا، الوالد الحاني الملك عبدالله صاحب الأيدي الحانية، والذي أبى إلا أن يكون ملكًا للإنسانية، وكان جديرًا بأن يكون ذلك، وبفقده- رحمه الله- فقدنا الأب المخلص؛ ولكن عزاءنا الكبير، في خادم الحرمين الشريفين ملك الحكمة والرأي السديد، الملك سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله ورعاه.

وأضاف السيف: عُرف الملك الراحل بـ "ملك الإنسانية"، وهناك مواقف كثيرة وعظيمة دالة على هذا الوصف: فقد عالج المريض؛ وآوى مَن لا مأوى له؛ وساند الكبار؛ وأخذ بأيدي الصغار. غير أنني قد استوقفني موقفان كريمان لهذا الملك، الذي وهب حياته؛ لخدمة هذا الوطن المعطاء وأهله الكرام. الأول موقفه الذي عايشته بنفسي منتصف عام 1420هـ بعد حريق القديح الشهير، عندما شب حريق هائل في خيمة معدة لزفاف عروس من أهالي القديح. وكانت الخيمة مكتظة بالنساء والأطفال. وأتت على معظم من فيها من النساء والأطفال.
وقبل أن تجف دماء الضحايا والمصابين، والمحروقين، استبق، رحمه الله الجميع، بتوجيه رسالة مواساة للأهالي؛ وعزاء لمن انتقل إلى رحمة الله والمصابين بعبارات مازلت أحفظها حتى اليوم:«كم هو مؤلم أن يصاب الإنسان في أهله وأبنائه تأخذه المشاعر يمنة ويسرة، فلا يجد مخرجا منها إلا بالصبر على المصاب، والدعاء لله تعالى بالشفاء العاجل لهم واحتساب الرجاء عند الله جل جلاله أن يمن على شهدائنا برحمته ومغفرته وهو رجاء متضرع طامع مؤمل في جلال عطفه وغفرانه وأن يلهمنا وإياكم مقدرة الاحتمال وأن يعيضنا عن حزننا بصبرنا وعن فجيعتنا بأجر المحتسب، معزيًا كل فرد من أفراد هذا الوطن في إخوته وأشقائه، فالمصاب مصابنا جميعا والفجيعة كذلك، فروابط الأخوة الوطنية- وقبل ذلك عقيدة نستلهم منها كل شؤون حياتنا- هي المعبر بنا إلى تجاوز هذه المحنة.... ».
وأضاف السيف ولم تقتصر المكرمة الملكية على هذه التعزية، التي شاركت أهالي المنطقة الشرقية بل الوطن بأسره مصابهم الجلل، بل حرص- رحمه الله- على استقبال وفد الجمعية الخيرية بالقديح، الذي كان لي شرف المشاركة فيه، وأذكر أنه كان يوم عطلة، واستقبلنا- رحمه الله- بلباسه العادي دون مراسم معهودة، كالأب الذي يستقبل أبناءه، وتحدث عن هذا الحدث كأنه كان متعايشًا معه، وبعد الحديث أمر بمتابعة أوضاع أهالي المتوفين والمصابين والمرضى، وأمر بتأمين أرض واعتماد مبالغ كبيرة لإقامة مشروع استثماري ضخم، يوزع ريعه على الجمعيات الخيرية في محافظة القطيف؛ كما أمر بعلاج كل المرضى في المستشفيات خارج المملكة وداخلها.
وقال: أما الموقف الإنساني الثاني، الذي استوقفني من ملك الإنسانية، رحمه الله، فكان عندما تم تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وقمنا بزيارة لمقامه الكريم، لنعرض له آخر مساعي الجمعية في هذا الخصوص، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، كأول جمعية وطنية لحقوق الإنسان في المملكة، بعدما استمع إلى وفد الجمعية، بادرنا بجملة، تحمل في معانيها قيمًا كبيرة تليق بمقامه الكريم، حينما استمعنا منه عبارات تؤكّد مسيرة الجمعية وتأصيل أهدافها بدايةً من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأنظمة الحكم، ثم قال كلمته المشهورة: "لقد ذهبت من ذمتي إلى ذمتكم" كوالد وأب وراع مسؤول عن رعيته.
هكذا كان الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الإنسان، الكبير، الذي تحيط به أفعال الخير من كل اتجاه.. لذلك كان، رحمه الله، أكثر صدقًا.. قربًا، وحنوًا ورعايةً لرعيته.

مواصلة الإصلاح

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
اضغط هنا

توفيق السيف

يجب أن يتواصل الإصلاح كي لا يتبدد زخمه أو تتآكل ثماره. طبقا للأستاذ هوما كاتوزيان فإن تباطؤ التحديث في المجتمعات النامية يرجع في المقام الأول إلى كثرة التقلبات السياسية وغير السياسية، التي تعيق تراكم الخبرات وتحول التحديث من مبادرة إلى حراك متصاعد.
شهدت المملكة في عهد المرحوم الملك عبد الله مجموعة مبادرات إصلاحية، هي مؤشر على الإمكانات المتاحة لتطوير الحياة العامة، لا سيما في مواجهة الدعاية السوداء القائلة بأن السعوديين عاجزون عن تطوير بلدهم أو أن المجتمع السعودي عصي على الإصلاح.

لا بد أولا من وضع هذه المبادرات ضمن ظرفها التاريخي كي لا نستهين بقيمة الجهد الذي بذل لإطلاقها. وأشير هنا إلى نماذج مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة مكافحة الفساد، وبرامج مكافحة البطالة، وبرنامج تطوير القضاء والتعليم، والحوار الوطني، ومجموعة المبادرات الخاصة بتمكين المرأة. كل من هذه المشروعات واجه عسرا شديدا في بدايته. ونعلم أن قوى نافذة في المجتمع والإدارة الرسمية تنظر إلى مبادرات من هذا النوع كخطر على نفوذها ومصالحها المستقرة. ولهذا فهي تحاربها بشتى السبل، بما فيها إثارة المشاعر الدينية وغرائز العدوان. أذكر بهذه الحقيقة كتبرير لما يعتبره كثير من الناس بطئا أو تعثرا في مسارها، لكن التبرير مفيد للماضي وليس للمستقبل، وهو لا يشكل عذرا إن استمر التباطؤ والتعثر.

وأعود إلى مقولة الأستاذ كاتوزيان للتذكير بالحاجة إلى صون هذه المنجزات وترسيخها وتوسيع نطاقات عملها، أي منحها زخما جديدا، كي تؤتي ثمارها الطيبة. الإصلاح تراكمي بمعنى أنه يبنى على ما أنجز في الماضي ويتوسع في اتجاهات جديدة. ويهمني هنا التأكيد على 3 مسارات أراها محورية، وهي ترسيخ سيادة القانون وتوسيع المشاركة الشعبية في القرار، والضمان القانوني للحريات والحقوق الشخصية والمدنية.

في ما يخص سيادة القانون فلعل البداية المناسبة هي تطوير النظام الأساسي للحكم إلى دستور متكامل يوفر الأساس والمرجع القانوني لجميع الإصلاحات التالية، ولتنظيم الحياة العامة في أوسع إطاراتها. أما توسيع المشاركة الشعبية في القرار فأولها في ظني هو اتباع آلية الانتخاب العام لأعضاء مجلس الشورى في دورته القادمة، وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية وتشكيلها بالكامل من أعضاء منتخبين. من المهم أيضا إصدار مدونة وطنية لحقوق المواطن تشكل إطارا للعلاقة بين المجتمع وأجهزة الدولة، لا سيما في الموضوعات التي يكثر فيها التباين بين مطالب الطرفين.

يجب التأكيد دائما على أن السعوديين قادرون على تطوير بلدهم وحل مشكلاتهم بالطريقة اللينة، ومن خلال التعاون في ما بينهم، دون الحاجة إلى قسر أو تصارع أو معاسرة أو تدخل من جانب الغير. تحويل هذا الإيمان إلى واقع رهن بتحريك وتنشيط المسار الإصلاحي وتوسيع آفاقه، كي يشعر السعوديون بأنهم وضعوا آمالهم في المكان المناسب، وكي يزدادوا فخرا بأنفسهم ووطنهم.

مقرن بن عبدالعزيز.. قلب يتسع للجميع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1016660

الرياض - هتاف المحيميد

حظي صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء بتربية قيادية شكَّلت شخصية قوية وعصامية وطموحة، لمسها الجميع من خلال اضطلاع سموه بالعديد من المهام الوطنية الجليلة التي تسنَّمها على اختلاف مواقعه العملية، فبعد تخرجه من المرحلة الثانوية عام 1964م التحق بالقوات الجوية الملكية السعودية، وأكمل دراسته في علوم الطيران من المملكة المتحدة وتخرج منها عام 1968م، وظلَّ يعمل في "القوات الجوية الملكية السعودية" حتى عام 1980م، وفي عام 1980م عُيِّن أميرًا لمنطقة حائل.

جاء الأمير مقرن إلى حائل بقلب شاب، وروح وثابة، صنعت المجد لهذه المنطقة، وجعلتها من المناطق الزراعية المنافسة، قضى فيها عشرين عاماً، صديقاً للجميع، وكما يجده المواطن في مكتبه بالإمارة، لا يتفاجأ به وهو يراه مع المزارعين والأسواق والمجالس، زرع في قلوب من يعمل معه المواطنة المخلصة، والبساطة، والدقة في العمل، واحترام الأنظمة، وفي منطقة المدينة المنورة جاء بأفكاره وخبراته، وتعامله المدهش مع الجميع، وكأنما صاحب السمو الملكي الأمير مقرن ولي العهد، يأسر قلوب من يعمل معه ومن يراجعه، وحتى من يقضي معه بضع دقائق.. هو أمير الأخلاق والسمو والنبل في التعامل مع المواطنين.

نقلة نوعية

ذكرت "الجوهرة الجميل" -عضو مجلس النادي حائل الأدبي، ومشرفة منطقة حائل للحوار الوطني- أنّ أهالي حائل تعوّدوا على تواضع الأمير مقرن، فكان يجد الواجب في زيارة وجهاء المناطق وكبار السن من أهالي المنطقة من غير موكب، كان حريصاً على التواصل مع المواطنين مباشرة، فكان مقابلته متاحة، والدخول إليه ميسراً في أي وقت، مبيّنةً أنّ في عهده شهدت حائل نقلة نوعية في أغلب القطاعات مثل توسع الوزارات ومخطوطات جديدة، وتطور ملحوظ في التعليم والصحة، كما أوجد كلية المعلمين كما كان حريصاً على تطوير المباني، كما توسعت الكلية المتوسطة، وأصبحت كليات التربية وتضم ثمانية تخصصات، وكان أول من ساند افتتاح جمعية خيرية نسائية " أجا" التي تهتم بالفقراء والمساكين والأرامل والمطلقات، كما ساهم أيضاً بإقامة قسم حائل في مهرجان الجنادرية عام ١٤١٩ فكان دفعة كبيرة لأهالي حائل بمشاركة بقية مناطق المملكة بتراثها.

احترام الوقت

وأوضح "محمد السيف" -عضو هيئة حقوق الانسان- أنّ ولي العهد رجل متواضع وخير، وكلما ارتفع منصبه زاد تواضعه، إلى جانب أنّهم تعلموا منه معنى الانضباط واحترام الوقت، حيث فتجده الساعة التاسعة إلا خمس دقائق صباحاً أمام أبواب الإمارة، وأحياناً كثيرة حينما يتقدم على موعده يأمر بالانتظار وعدم الدخول إلاّ في الوقت المتفق عليه؛ احتراماً لخصوصيات الآخرين، وفي التاسعة والخمس دقائق يبدأ بإدخال الموظفين الذي أوكل اليهم مهمة الأسواق والدكاكين والطرقات وكل ما يخص حائل، وعرض تقارير كاملة عن شكاوى الناس وإصلاح المشاكل، ولم يكن يحب المظاهر والمبالغة، وكان كثيراً ما يطلب من كبار السن ويحث الآباء على تخفيض المهور، حيث كان دائماً ما يقدم مساعدات للشباب الراغبين بالزواج.

وأضاف أنّ ولي العهد لا يحب المبالغة حتى على نفسه، فكانت سيارته من غير موكب يتبعها، ويحب كثيراً أن يخرج هويته المدنية لأي جندي ليعرف عن نفسه، كما أنّ من الأشياء التي لا يحسها إلا من تعامل معه أنه حينما تصافحه ينظر في وجهك ويقبض بيدك، فتكاد عيناه تخترقان قلبك؛ لأنّه بوضوح كريم المشاعر، بالإضافة إلى أنّ ملكة الحفظ لديه عالية، فهو يتذكر الأماكن والنَّاس والمعلومات ويخزنها بطريقة مبهرة، مشيراً إلى أنّ من أجمل خصاله احترامه للنظام وشرعيته، ولا يتجاوزه مهما كلفه الأمر، كما أن لديه الشجاعة عن التراجع عن قراره وعن أي موقف يتخذه.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء "شورى": "الفساد" يتضاعف بسبب تجاهل الوزارات الرد على الجهات الرقابية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
فيما اتهم عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور عبدالله الحربي ست جهات حكومية بالفساد الإداري والمالي نتيجة غياب نحو 58 ألفاً من موظفيها في عام، طالب العضو الدكتور سلطان السلطان هيئة الرقابة والتحقيق بإجراء تحقيق في عقود مشاريع الإسكان وإعلان نتائجها، لأن ما تفعله الوزارة إعلامياً «ذر للرماد في العيون» طبقاً لقوله.
وعزا أعضاء الشورى بإجماع في جلسة أمس (الثلثاء)، تضاعف قضايا الفساد بجميع صوره في تقارير الجهات الرقابية الثلاث (الرقابة والتحقيق، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المراقبة العامة)، إلى تجاهل معظم الجهات الحكومية الرد على استفساراتها.
واعتبر أعضاء أن تزايد قضايا الفساد يعود أيضاً إلى ضعف دور إدارات المتابعة الداخلية في الجهات الحكومية، على رغم صدور أمر سامٍ سابق بخصوصها لتحويلها إلى إدارات مرتبطة بالجهات الرقابية للكشف عن المخالفات المالية والإدارية، إلا أنها غير مفعلة، مشيرين إلى أن المجلس إلى الآن لم يجد حلاً لقصور هذه الإدارات على رغم تكرر المشكلة.
وأيدت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في المجلس رأي الأعضاء، وقالت على لسان رئيسها الدكتور ناصر الشهراني: «التقرير الحالي لهيئة الرقابة والتحقيق والتقارير السابقة لا تخلو من شكوى متكررة حول تجاهل الرد على استفساراتها من الجهات الحكومية، وأن نسبة من يردون في وقت قياسي قليلة».
وفي سابقة تحت قبة المجلس كانت هيئة الرقابة والتحقيق «محصنة» ضد نقد الأعضاء، بل وصفوها بأنها ذات شفافية عالية، ومشهود لها بالرقي في جميع برامجها الرقابية، مبيّنين أن تعطيل عملها وعدم فاعليته في محاربة الفساد يعود إلى تأخر إصدار نظامها المرفوع للمقام السامي منذ عام 1427هـ، والبت في نظام تأديب الموظفين، ونظام حماية المال العام، ونظام مكافحة إساءة استغلال السلطة، معتبرين أن تلك الأنظمة مهمة لأنها تمنح الهيئة الغطاء القانوني لممارسة عملها.
وتبنى أعضاء الشورى معاناة الهيئة المستمرة في تسرب الكفاءات لديها بسبب تفاوت الميزات المالية مقارنة بالهيئات الرقابية الأخرى، مطالبين بمنحها حوافز مالية تستطيع فيها جلب كفاءات مؤهلة حتى لا تتكرر شكواها بهذا الخصوص، في كل تقرير يعرض على المجلس طبقاً لتعبير الأعضاء.
وغرد نائب رئيس ديوان المراقبة السابق العضو محمد الرحيلي، خارج السرب في تحليله لمشكلات الهيئات الرقابية، إذ اعتبر أن المشكلة تكمن في ازدواجية التخصصات وأن الجهات الثلاث آنفة الذكر تعمل بالأسلوب نفسه الرقابي وبالآليات ذاتها.
وقال: «إن الدور الرقابي بشكله الحالي إزعاج للجهات الحكومية، وإهدار لوقتها»، موضحاً أن الجهة الحكومية يأتيها موظف من جهة رقابية يطلب الاطلاع على بيانات محددة، وبعد شهر يأتيه موظف من جهة أخرى ليطلب الاطلاع على البيانات ذاتها وبهذا تتفرغ للرد عليه، وهو ما يدعوها إلى التجاهل، منوّهاً بأن ذلك ليس مبرراً ولكنه سبب يجب أن يُدرس، مقترحاً أن يُجمع منسوبي الهيئات الثلاث لمناقشة الازدواجية والخروج بدراسة تحد منها.
وفي السياق ذاته، شدد اللواء عبدالله السعدون على ضرورة مراقبة مشاريع البنية التحتية الحالية أثناء التنفيذ قبل أن تكلف صيانتها ملايين الريالات مستقبلاً بسبب سوء التنفيذ، في حين طالبت الدكتورة منى آل مشيط بتطبيق البصمة الإلكترونية للحضور في جميع الأجهزة الحكومية لضبط الحضور الانصراف، لأن تقرير الهيئة يكشف عن تسيب كبير.
السلطان.. يعيد كرة التعثر في ملعب «الإسكان»

حقوق الإنسان في الصحافة

< كانت مداخلتيّ العضوين الدكتور عبدالله الحربي والدكتور سلطان السلطان على تقرير هيئة الرقابة والتحقيق الأكثر تأثيراً تحت قبة المجلس أمس، إلا أن الأخير فتح ملف تعثر الإسكان مجدداً في حوار من طرف واحد يجمعه بوزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي، ليبدأ بالمطالبة مجدداً بإجراء تحقيق في تعثر مشاريع الإسكان وعقود التصميم والإشراف التي وقعتها الوزارة مع شركة «بارسونز» الأميركية.

السلطان طالب الضويحي في أول تقرير لوزارته عُرض على المجلس مطلع آذار (مارس) الماضي، أن يستقيل لأنه لم يقدم حلولاً جذرية لحل مشكلة الإسكان في المملكة، وأنه «يتقدم خطوة للأمام ويتراجع ثلاثاً للخلف».

ولم يتراجع السلطان عن اتهام الوزير مباشرة بالفشل - أثناء حضوره تحت قبة المجلس في 14 من الشهر الجاري -، في حل الملف الموكل إليه، مطالباً بعقد اجتماع مشترك بين مجلسي الوزراء والشورى لمناقشة موضوع الإسكان، لأنه «يرى أفلاماً وإعلاماً، ولا يرى منتجاً للوزارة».

ولم يقف السلطان عند هذا الحد، بل اتهم الوزارة بشبهة فساد مالي بسبب منحها شركة بارسونز الأميركية للاستشارة نحو بليون و650 مليون ريال، وهو أعلى من المعمول به عالمياً.

وكان رد الوزير حينها مقتضباً بتوجيه دعوة مفتوحة للتأكد من حقيقة العقود، لتصدر الوزارة بعد ذلك بأيام بياناً تؤكد أن عقدها مع الشركة المذكورة لم يتجاوز نسبته 6.74 في المئة من كلفة المشاريع المدرجة بهذا العقد، وأنه متوافق مع النسب العالمية.

ليعود السلطان من منبره مفنداً بالأرقام، ما اعتبره تضليلاً للرأي العام، وقال: «لدى الوزارة 11 مشروعاً، ومجموع عقودها يتجاوز 25 في المئة، وأنا من منبر الشورى أرد على ما أوضحوه إعلامياً يجب أن تنتبه الرقابة والتحقيق من ذر الرماد في العيون».

وبدأ بذكر تفاصيل نسب مبالغ الإشراف على مشاريع الإسكان في جميع أنحاء المملكة، طبقاً للوحات الإعلان عن تفاصيل المشاريع في كل موقع، مطالباً بإجراء تحقيق عاجل من الهيئات الرقابية لمعرفة كيفية إرساء عقد شركة «بارسونز» وإعلان نتيجة التحقيق.

واعداً باستكمال نقده للوزارة على تقارير الجهات الرقابية الأخرى، ليختم بقوله: «مشروع الإسكان أولاه الملك عبدالله أهمية كبرى، وكانت إحدى أهم غراسه، إلا أن الوزارة لم تقطف ثمرات المشروع التي كان من الممكن إنهاؤها في عهده، وأن يراها قبل أن يوافيه أجله».

وبالعودة إلى العضو عبدالله الحربي قال: «إن ما ورد في تقرير الرقابة والتحقيق للعام الحالي من غياب لا يمكن أن نفسره إلا بفساد إداري ينعكس على الأداء العملي، وما ينتج عنه من فساد مالي»، وبدأ بضرب مثال لست جهات حكومية كان غياب الموظفين فيها كالآتي:

- وزارة التعليم العالي 3113 موظفاً.
- وزارة التربية والتعليم 29581 موظفاً.
- وزارة الصحة 8475 موظفاً.
- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد 10680 موظفاً.
- وزارة لعدل 5762 موظفاً.

وتوقف الحربي عن سرد الأمثلة بحجة أن «جداول قضايا الرشوة والتزوير والاختلاس وبقية القضايا الواردة في التقرير كبيرة وفي ازدياد، من دون علاج شافٍ».

رفض رسم سنوي على السيارات رحمة للفقراء

< رفض مجلس الشورى مقترحاً لتعديل مادتين من نظام المرور الجديد، تعنى بفرض رسم سنوي على رخص السير للتأكد من سلامة المركبة، وتباينت مبررات الرفض لدى الأعضاء بين رحمة الفقراء أصحاب السيارات المتهالكة من الكلفة، وضرورة تعديل نظام المرور بشكل كلي. واعتبر العضوان الدكتور عوض الأسمري وعلي الوزرة أن في ذلك كلفة يغني عنها الفحص الدوري للسيارات، وبلغة جياشة قال الوزرة: «ارحموا عباد الله ودعوهم، فطالما أن المركبة تسير، فلماذا نزيد معاناة المواطنين والمقيمين»؟

ليرد العضو أسامة قباني قائلاً: «هناك حق عام للمجتمع والبيئة، ولا بد من التأكد أن (فرامل) السيارة مثلاً جيدة، هذا حق لسلامة البقية»، مطالباً بإعطاء فرصة لدرس المقترح قبل أن يرفضه المجلس من دون دراسة.

أبرز القرارات في جلسة الشورى أمس:

- حلول جذرية لمعالجة أزمة تكدس الشاحنات على جسر الملك فهد الذي يربط بين السعودية والبحرين.
- تنسيق مصلحة الجمارك مع وزارة التجارة والصناعة للتوسع في اتفاقات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة.

- منع المكاتب والشركات الهندسية من مزاولة أي من المهن الهندسية، إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من الوزارة، وفقاً لمعايير مزاولة المهنة وشروط التراخيص الذي تضعه هيئة المهندسين السعوديين.

"بيعة النساء"... رسالة تقدير لـ"المرأة" في العهد الجديد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – مصطفى الأنصاري

حملت «بيعة النساء» للعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز الأحد الماضي، خطوة إيجابية، لما ظنته النساء رسالة إليهن بأن «العهد الجديد سيكون لهن فيه حضوراً وبروزاً لا يقل عن سابقه».

وفي حين حملت السيدات من أصل الـ30 عضواً في مجلس الشورى بيعتهن للملك الجديد على «السمع والطاعة»، مع أشقائهن الأعضاء، مثلما تقتضي تعاليم الشريعة الإسلامية، وجدن الخطوة «رسالة مهمة توضح توجه صانع القرار منذ البداية، وهو مواصلة كل مساعي التطوير والتنمية المستدامة والبناء على كل المنجزات السابقة، ولا تراجع عن أي تقدم إيجابي». مثلما تقول عضو الشورى ثريا العريض.

وروت أنها أثناء حضورهن البيعة، وجدن صدى إيجابياً، خصوصاً من الأوساط الاجتماعية، والإعلام الأجنبي الذين تلقت اتصالات منه، يتساءل مندهشاً من استقبالهن نساءً بين أوساط ضيوف ووفود من العالم أجمع.

ولذلك صارحت العريض زملاءها في الشورى، مثلما تروي لـ«الحياة»، في جلسة الشورى بالأمس، قائلة: «حضورنا كان منجزاً إعلامياً مهماً على المستوى العالمي، إذ إن أعين العالم وصحفه ووسائل إعلامه مركزة على الرياض وما يحدث في أعلى مستويات صنع القرار فيها. وهذا الزخم من المعزين من قادة العالم والوفود المصاحبة دليل على ذلك من اليابان وكوريا والصين إلى أوروبا وأفريقيا والأميركيتين. لحظتها كانت كل أعين العالم ترى مباشرة الملك الصالح يتلقى العزاء والمبايعة من كل فرد من أعضاء المجلس وكل نشرات الأخبار اللاحقة تؤكد اتجاه مسيرة التداعم والتفعيل مرات ومرات».

واعتبرت البيعة التي قدمتها هي وزميلاتها في المجلس، وإن جاءت في سياق بيعة شاملة لأعضاء «الشورى» الرجال منهم والنساء، إلا أن الأخيرات بحكم موقف المملكة المحافظ، كان «حضورهن للمرة الأولى بصورة رسمية في محفل عام على هذا المستوى من الأهمية المحلية والعالمية، رسالة إيجابية فائقة الأهمية».

وأضافت بلسان الفرح «كانت تجربة فريدة تحدث للمرة الأولى في الوطن. أن تشارك المرأة رسمياً في حدث رسمي في الديوان الملكي بقصر اليمامة. لا أعرف التفاصيل.. ولكني سعيدة بالخطوة. وشخصياً بصفتي عضواً في مجلس الشورى أجدها فرصة لأشكر كل من جعل ذلك يحدث، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الذي نصافحه للمرة الثانية بعد أن شرفنا في المرة الأولى قبل أسبوعين أو ثلاثة، وهو بعد ولي العهد، ليلقي في مجلس الشورى كلمة الملك السنوية نيابة عنه لظروفه الصحية».

وإذا كانت العريض وهي عضو الشورى صارحت زملاءها أمس في الشورى بما خصت به «الحياة»، فإن الناشطة الحقوقية سهيلة حماد، قالت إنها ناشدت خادم الحرمين منذ اللحظة الأولى لاعتلائه العرش، عبر حسابها في «تويتر» أن يخصص مثلما فعل للنساء وقتاً يبايعنه فيه، أسوة بسيد البشرية الذي كان تلقى بيعة النساء، مرات عدة.

وأوضحت أن البيعة مثلما أنها «حق من حقوق الرجال السياسية، هي كذلك بالنسبة للنساء، وهذه خطوة إيجابية سيخطها التاريخ في سجل الملك سلمان الذي أتم بها خطوات أخيه الراحل في تمكين المرأة من حقوقها السياسية، وهي كذلك إحياء لسنة نبوية نصت عليها السنة والقرآن».

وكانت الفقيهة السعودية فاطمة صالح الجارد، التي فازت قبل سنين بجائزة الأمير نايف للسنة النبوية، أجرت دراسة فقهية حول «بيعة النساء»، عالجت فيها خصائص ونقاط الاتفاق والاختلاف بين بيعة الرجال والنساء.

وانتهت إلى القول إن «بيعة النساء مشروعة لكنها ليست واجبة. وتختلف عن بيعة الرجل في أنها لا تكون مبايعة تستحق النساء من خلالها حق التولية، إذ التولية من حقوق الرجال وواجباتهم فقد كانت بيعة النساء على إقامة الدين وأحكامه وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في آية الممتحنة السابقة وفي بعض الأحاديث التي بيناها قال المهدي: «أجمع المسلمون على أنه ليس للإمام أن يشترط عليهن هذا والأمر بذلك ندب لا إلزام» نقل ذلك القرطبي - رحمه الله تعالى. قال الإمام ابن حبان: ذكر ما يستحب للإمام أخذ البيعة من نساء رعيته على نفسه إذا أحب ذلك ثم ذكر حديث أميمة بنت رقيقة السابق، فقوله تعالى:- {إذا جاءك المؤمنات يبايعنك} أي: إذا جئن للبيعة فبايعهن، فقوله إذا تفيد التراخي لا تفيد الوجوب لاكتفاء النساء في عهد الخلفاء الراشدين ببيعة الرجال».

•الشورى": مطالبات بتفعيل نظام تأديب الموظفين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الشورى على تشكيل لجنة عليا للإسراع في وضع حلول جذرية لمعالجة أزمة تكدس الشاحنات على جسر الملك فهد الذي يربط بين المملكة والبحرين، كما وافق على تعديل اسم مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية وكذلك تعديل بعض مواد مشروع النظام وسط مطالبات بمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى عدم استجابة بعض الجهات الحكومية لملحوظات هيئة الرقابة والتحقيق، فيما طالب عضو بتفعيل مشروع نظام تأديب الموظفين، ومشروع نظام حماية المال العام.
وجاءت تلك القرارات خلال الجلسة التي عقدها المجلس اليوم (الثلثاء)، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة المالية في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها أثناء مناقشة التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي 1434/ 1435هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.
وفي بداية الجلسة، دعا المجلس في قراره مصلحة الجمارك للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات والتسهيلات الجمركية المقررة، كما دعاها إلى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للتوسع في اتفاقيات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة.
من جهة أخرى، ناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية المعاد إلى المجلس لدراسته بعد تباين الآراء بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى عملاً بالمادة الـ 17 من نظام مجلس الشورى تلاه رئيس اللجنة الأستاذ صالح الحصيني.
كما وافق المجلس - بعد أن استمع لعدد من المداخلات - على تعديل مسمى مشروع نظام مزاولة المهن الهندسية وكذلك تعديل بعض مواد مشروع النظام الذي سبق أن وافق عليه مجلس الشورى بقراره رقم 198/ 79 وتاريخ 24/ 2/ 1434هـ، كما وافق على إضافة مادة جديدة لمشروع النظام المعاد للمجلس ونصها "مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات الصلة وما ورد في الفقرة (1) من المادة الثانية من النظام لا يجوز للمكاتب والشركات الهندسية مزاولة أي من المهن الهندسية، إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من الوزارة وفقاً لمعايير مزاولة المهنة وشروط التراخيص الذي تضعه الهيئة".
فيما لم يوافق المجلس على إضافة مادة جديدة لمشروع النظام المحال على المجلس بالنص الآتي: "يجوز تضمين الحكم أو القرار المكتسب القطعية الصادر بالعقوبة النص على نشره على نفقة المخالف في ثلاث صحف محلية، تصدر إحداها على الأقل في مقر إقامته، فإن لم تكن هناك صحفية في المنطقة ففي صحيفة تصدر في أقرب منطقة إليها ".
وبيّن أن المجلس ناقش خلال الجلسة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1434/ 1435هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور ناصر الشهراني.

وطالبت اللجنة في توصياتها التي تضمنها تقريرها المقدم للمجلس بتعزيز بنود موازنة الهيئة ودعمها بالكوادر اللازمة لتمكينها من القيام بالمهمات الموكلة إليها، وتعزيز الدور الرقابي للهيئة من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني.
وشدّدت اللجنة على ضرورة تعاون الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة مع الهيئة والرد على ملاحظاتها واستفساراتها في مدة زمنية لا تتجاوز شهراً من تاريخ تلقي الجهة طلب الهيئة، ودعت اللجنة الهيئة إلى التنسيق مع الجهات المعنية للإسراع في إنهاء دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، رأى أحد الأعضاء ضرورة الحد من الملاحظة التي تتكرر في التقارير السنوية للجهات الرقابية وهي تعثر المشروعات التنموية، أو اعتمادها وعدم ترسيتها وقال: "يجب النظر إلى الأسباب التي تؤدي لهذا التعثر أو التأخر، وتعديل ما يمكن تعديله من مواد نظام تصنيف المقاولين للتغلب على هذا الصعوبات التي تواجه المشروعات".
واتفق عدد من الأعضاء على المطالبة بمبررات اللجنة التي أوصت استناداً إليها بالدعم المالي والإداري، في حين أكد عضو ضرورة منح الهيئة المزايا المالية التي تحد من تسرب كفاءاتها الوطنية.
واقترحت إحدى العضوات استخدام التقنية الحديثة للرقابة على حضور وانصراف موظفي الجهات الحكومية لما يوفره في مجهود مفتشي الهيئة ومراقبيها، ولاحظت ضعف عدد النساء العاملات في الهيئة نسبة للرجال مقارنة بالتوسع الكبير الذي تشهده الأقسام النسائية في الجهات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة.
وأكد أحد الأعضاء ضرورة معالجة الأسباب التي تؤدي إلى عدم استجابة بعض الجهات الحكومية لملاحظات الهيئة، فيما طالب آخر بتفعيل مشروع نظام تأديب الموظفين، ومشروع نظام حماية المال العام وسوء استخدام السلطة كإحدى الأدوات التي يمكن للهيئة والجهات الرقابية الأخرى استخدامها.
فيما اقترح أحد الأعضاء دراسة توحيد الجهات الرقابية في جهة واحدة نظراً لتداخل المهمات في ما بينها.
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
واستمع المجلس لتقرير اللجنة الصحية في شأن استثناء الجمعيات الخيرية من شرط ملكية المستوصفات وإشراف الطبيب السعودي على المستوصفات التي ترغب في إنشائها دعماً للعمل الخيري تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور عبد الله العتيبي.
وأوصت اللجنة بالموافقة على استثناء الجمعيات الخيرية من شرط ملكية المستوصفات، وإشراف الطبيب السعودي دعماً للعمل الخيري، وبعد طرح تقرير اللجنة للنقاش أبدى عدد من الأعضاء عدم تأييدهم توصية اللجنة ورأوا ضرورة دعم الطبيب السعودي وإتاحة الفرصة له للعمل واكتساب الخبرة، ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن الاستثناء قد يفتح المجال لأصحاب الشهادات المزورة.
من جانب آخر، أيد مجموعة من الأعضاء التوصية لأن الأطباء السعوديين قليلون وأكثرهم يؤدون العمل في المدن الكبرى، لكن إحدى العضوات رأت أن لا يشترط التفرغ للطبيب السعودي للعمل في تلك المستوصفات.
وبعد الاستماع لعدد من الآراء، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
فيما لم يوافق المجلس على ملاءمة مقترح مشروع تعديل المادتين الرابعة والرابعة عشرة من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 85 وتاريخ 26/ 10/ 1428هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد بن جمعة استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، وذلك بعد أن استمع لتقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن الموضوع تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي

رحل "فقيد الأمة" بعد اكتمال عقد تطوير القضاء وديوان المظالم

رجال قضاء وقانون: أقام نظاماً يواكب النهضة التنموية في البلاد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
اضغط هنا

محمد البخيت – الرياض

أجمع مختصون وحقوقيون على أن القضاء شهد تطورًا وتحديثًا فيما يتعلق بميكنة العمل مع التأكيد على استقلالية القضاء في عهد خادم الحرمين الملك عبدالله -رحمه الله-، واكتسب مرفق القضاء أهمية باعتباره إحدى السلطات الثلاث في أي دولة، فهو ركيزة عدالة الأمة واستقلالها، وأشاد المختصون بالنقلات المتسارعة والتي أظهرت في عهد الملك عبدالله مجموعة من الأنظمة العدلية المهمة، في مقدمتها نظام التنفيذ الذي يعد أحد مرتكزات التقاضي وتنفيذ الأحكام، إضافة إلى أنظمة أخرى كالرهن العقاري فضلًا عن الأنظمة التي تعدل وتراجع حاليًا مثل نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمحاماة.

وتكرست استقلالية القضاء منذ عهد الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- الذي وضع اللبنات الأولى لتأسيس هذا المرفق، وجاء من بعده أبناؤه البررة من الملوك وواصلوا الاهتمام بأهم السلطات في الدولة، إذ تسارعت وتيرة تطوير مرفق القضاء من المكانة والاهتمام في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- فالقضاء رمز العدالة واستقلاله عن تأثيرات السلطة التنفيذية شرط لأدائه العادل.

تسريع وتيرة العمل

وتسارعت وتيرة العمل في تطوير مرفق القضاء في المملكة العربية السعودية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتقاء به إلى مصاف مرافق القضاء في الدول النامية منذ أمد تكرس واشتد على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه-، حيث صدرت العديد من الأنظمة والتعديلات وتقرر تكوين محاكم جديدة وتغيير درجات التقاضي، إضافة إلى إعادة تكوين للبنية المساندة لتواكب من أنظمة القضاء الجديدة.

وقاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خطوات جديدة ودعمها.

وأوكل التنفيذ للمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل وديوان المظالم وهيئة التحقيق والادعاء العام باعتبارها الجهات المكونة لمنظومة القضاء.

ولقد عنيت الدولة منذ عهد الملك المؤسس الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- والذي وحد الله على يديه أرجاء هذه البلاد وجمع شتاتها على إقامة شرع الله والتحاكم إليه، فأعلن الملك عبدالعزيز -يرحمه الله- بتاريخ 29-5-1343هـ عن تعيين أول قاض وعن رغبة الحكومة أن ترى المتخاصمين يختصمون أمام القضاء ليجري حكم الشرع في القضايا من غير محاباة. وأسس الملك عبدالعزيز -رحمه الله- في عام 1344هـ أول تشكيل لرئاسة القضاة بمكة المكرمة.

وفي عهد الملك فيصل -رحمه الله- تم إنشاء وزارة العدل عام 1382هـ لتتولى الإشراف على دوائر القضاء وتم اعتماد ميزانية لها، وفي عام 1395هـ صدر نظام القضاء بالمرسوم الملكي الكريم ذي الرقم (م- 64) وتاريخ 14-7-1395هـ والذي تضمن إيجاد مجلس للقضاء الأعلى بهيئته العامة والدائمة.

اكتمال عقد التطوير

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- اكتمل عقد التطوير الشامل للمؤسسة القضائية بالموافقة على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات، وصدر المرسوم الملكي بالموافقة على نظام القضاء الجديد والآلية التنفيذية له.

ويؤكد قضاة وقانونيون ومحامون وعدليون على أن النظام القضائي تميز في عهد الملك عبدالله بأمور منها: وحدة التقاضي والعمل على ضم اللجان شبه القضائية إلى المحاكم المتخصصة والأخذ بمبدأ التخصص النوعي في التقاضي والتوجه بإنشاء المحاكم المتخصصة ورفع درجة التقاضي إلى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتدقيق أمام المحكمة العليا للقضايا الخاضعة لذلك وفق قواعد الاختصاص للمحكمة العليا مما يرفع مستوى الضمانات القضائية.
واهتم النظام بقضاء التنفيذ وإنشاء دوائر التنفيذ في المحاكم العامة وإعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى وإنشاء المحكمة العليا ويعتبر ذلك من ملامح النظام.
وأمام هذه النقلة الحضارية التطويرية لمرفق القضاء بما يواكب النهضة التنموية في البلاد، وبناء على المسؤوليات المناطة بوزارة العدل وفق المادة (71) من نظام القضاء الجديد، وتنفيذًا للتوجيهات السامية الكريمة وما صدر من المكرمة الملكية في عهده -رحمه الله- بإنشاء مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء ليكون التطوير شاملًا لكافة أوجه التطوير والتحديث من خلال إعداد إستراتيجية شاملة لتطوير مرفق القضاء والتوثيق لمدة 20 سنة قادمة إن شاء الله.
خيار إستراتيجي
التطور القضائي
وقال المحامي خالد الحابوط إن عهد الملك عبدالله -رحمه الله- جاء بقرارات عجلة التنمية الاقتصادية لمعالجة الكثير من الإشكاليات، خصوصًا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وتوطين الوظيفة وهو خيار إستراتيجي لحفظ حقوق الأجيال القادمة، حيث إن النظام القضائي التجاري، كما هو في «الغرفة التجارية ووزارة التجارة» وأيضًا قضايا تجارية في ديوان المظالم فوجود محاكم تجارية متخصصة « تلملم» الإشكاليات المتناثرة، أضافت نوعًا من الاستقرار والأمان، وتساعد بطبيعة الحال في حل المنازعات التجارية، وهذا أثر إيجابي على المستثمرين بطمأنتهم على وجود قرار واضح وأيضًا سرعة الفصل.
وقال الحابوط: إن انتقال القضاء التجاري من ديوان المظالم إلى محاكم متخصصة عزز من دور الديوان كجهة قضاء إداري مستقل يختص بالنظر في المنازعات ذات الطبيعة الإدارية.
وأشار إلى أن التطور القضائي الذي شهده عهد الملك عبدالله -رحمه الله- أدى إلى زيادة القضاة ليتواكب مع حجم القضايا، وتدريب وتطوير القضاة يجعلهم يتماشون مع الجرائم المستحدثة في الوقت الذي تكثر فيه المتغيرات، كما أن التدريب أثر بشكل جدي على دفع عجلة التنمية.
وفيما يتعلق بالقضايا التي تخص المرأة يرى الحابوط بأن عهد الملك عبدالله -رحمه الله- له دور إيجابي كبير خصوصًا أن المرأة خصص لها محكمة أحوال الشخصية تنظر فيها قضاياها المتوسعة في الطلاق والحضانة والموافقة على الزيارة في أي وقت، فهذه تمس شريحة كبيرة من المجتمع، فلا بد من هنا التفهم بطبيعة المرأة وقضاياها في الوقت الذي تعاني من طيلة إجراءات التقاضي.
وكما هو معروف أن المرأة قد لا تستطيع التعبير أو عدم فهمها، فهذا القرار يسهل عليها عبء الإجراء وذلك لوجود قاض متخصص فيكون له القدرة على فهم مشكلتها.
من جهته قال رئيس محكمة الاستئناف بالرياض عبدالعزيز الحميد: شهد عهد الملك عبدالله -رحمه الله- على تطوير وتحديث نظامي القضاء وديوان المظالم، ومواكبة هذين النظامين، والذي يعد نقلة نوعية تتواكب مع النهضة الكبيرة التي تشهدها المملكة.
وقال إن هذه خطوة تصب في مصلحة العدالة ويستفيد منها الجميع لأنها ذللت الكثير من العقبات التي تعترض طريق تطبيق الأنظمة وتتواكب مع متطلبات العصر، وأضاف الحميد لـ (المدينة): أن هذين النظامين قفزة نوعية وحضارية لأنظمة شهدها عهد الملك عبدالله -رحمه الله-.

إلزام 1000 منشأة بتطبيق حماية الأجور في مرحلته الخامسة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150128/Con20150128749738.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

3 أيام هي المهلة المتبقية للمنشآت التي بها 320 عاملا فأكثر لتطبيق برنامج حماية الأجور، فقد حددت وزارة العمل تطبيق المرحلة الخامسة لهذا البرنامج، وحددت الوزارة الأحد المقبل الأول من فبراير موعدا للتطبيق الإلزامي لهذه المرحلة، من بين 9 مراحل تم تحديد مواعيدها، باستثناء المرحلة العاشرة والأخيرة التي لم يتم تحديد موعد لها حتى الآن. وسيبلغ عدد المنشآت التي ستلزم بتطبيق هذا البرنامج بشكل إجباري ما يقارب 1000 منشأة، وأعلنت الوزارة في وقت سابق أن عدد المنشآت الملتزمة بضوابط هذا البرنامج ما يقارب 70 %، وأنه تم إيقاف جميع الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة، بما فيها إصدار وتجديد رخص العمل. وأفصح وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله ابوثنين أن المنشآت غير المسجلة عليها المسارعة في التسجيل بالبرنامج تفاديا لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب الآلي. مؤكدا أن الوزارة أتاحت لكافة المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي من أجل ترتيب أوضاعها، مؤكدا أنه لا يترتب على هذه المشاركة التجريبية أي عقوبات أو ملاحظات. وذكرت وزارة العمل في موقعها الإلكتروني أنه في حال تم تأخير رفع ملف حماية الأجور لمدة شهرين فإنه سيتم يقاف جميع الخدمات ماعدا خدمة اصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال استمرار التأخر ووصوله لثلاثة أشهر فسيتم اتخاذ إجراءين أولهما، إيقاف جميع الخدمات عن المنشأة، والثاني السماح للعمالة نقل خدماتها الى صاحب عمل اخر دون موافقة المنشأة الحالي حتى ولو لم تنتهي رخصة العمل.

شدد على أهمية دمج التقنية بالتعليم ..خالد الفيصل:
تطوير أنظمة التعليم لدعم المسيرة التنموية والاقتصادية للمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150128/Con20150128749736.htm

نواف عافت، حازم المطيري (الرياض)

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، أن المملكة تبذل جهودا كبيرة في سبيل تنفيذ استراتيجيات وطنية طموحة في المجالات المعرفية والاقتصادية والحضارية، وتحقيق التنمية المستديمة على كافة الأصعدة، والنهوض بالمواطن العماد الأساسي للتقدم والتطور.

وقال في كلمة له في منتدى التنافسية الدولي الثامن: «على الدول أن تطور التنظيمات والبيئات المعززة للتنافسية، وتوجه عناصر الإنتاج وعملياته إلى الاستخدام الأمثل، وفي مقدمتها تطوير رأس المال البشري والإبداع». مشيرا إلى أن المملكة تنظر إلى التنافسية على أنها سعي نحو الأمثل دون الإضرار بالآخر، وفق أطر أخلاقية تعززها القيم الاجتماعية والدينية، وتقوم على ألا يقود التنافس إلى التنابذ والإضرار.

وأضاف: «تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تطوير مستوى الطلاب والطالبات وتعليمهم مهارات حديثة؛ لمواكبة تطور العصر، ونحن نركز على المنهج الذي يشجع على الإبداع وحل المشكلات وربط التعليم بالحياة والتعلم المستمر والبحث خارج قاعات الدراسة واستخدام التقنية الحديثة والاطلاع على الثقافة والأدب والتاريخ والدين، والتعرف على حقوق المواطنة وواجباتها».

وأوضح الأمير خالد الفيصل أن الوزارة تهتم بالتعليم الذي يقود إلى النهضة الاقتصادية من خلال معلمين مدربين، ودعم ثقة الطلاب بأنفسهم وإمكاناتهم، واستخدام المعلمين والمعلمات لأساليب تقود الطلاب إلى البحث والاستكشاف والتفاني في خدمة الوطن والاعتماد على النفس، وإلى أن تكون علاقة المتعلم بالمدرسة ضمن بيئة جاذبة توفر الاحتياجات، وتشجع المواهب والهوايات، وتدعم المميزين.

وشدد على أهمية توظيف التعلم الإلكتروني ودمج التقنية بالتعليم، والاعتماد على التقنية والبحث والاستنتاج من خلال المعلومات والتعامل مع الفضاء المفتوح، مؤكدا أن المملكة تبذل جهودا حثيثة لتطبيق ذلك من خلال مشروع الملك عبدالله لتنمية التعليم بقيمة 80 مليار ريال، انطلاقا من رؤيته -رحمه الله- لأهمية التعليم والتحول إلى المجتمع المعرفي، ورفع مستوى التعليم وتطويره.

وأشار إلى أن البرنامج التنفيذي للمشروع مدته 5 سنوات ويركز على تهيئة الجيل القادم لدخول مجتمع المعرفة من خلال الكثير من البرامج، منها برنامج التدريب النوعي لـ 25 ألف معلم ومعلمة حول العالم، وبناء 3200 مدرسة حديثة ومتخصصة لذوي القدرات الإبداعية في مناطق المملكة.

وأكد وزير التربية والتعليم على أن التوجهات المستقبلية للوزارة تعتبر التعليم العام ثروة الوطن الأولى لدعم اللحاق بالدول المتقدمة، والتأكيد على أن النهوض بالتعليم يرفع الناتج العام ويوفر المزيد من فرص العمل كما يرفع مستوى المعلم، مشيرا إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتعليم تستهدف بناء طالب صاحب شخصية متكاملة مع ترسيخ ودعم دور المدرسة والإدارة والوزارة والمؤسسات وتمكين تلك الجهات من عمليات التطوير.

وزاد الفيصل: «تطوير المناهج في المملكة يتم عبر سلاسل علمية متقدمة للوصول إلى طالب متمكن عبر تكييف المناهج والتركيز على توظيف التقنية في التعلم والتعليم، ولدينا الكثير من التطلع لتطوير أنظمة التعليم لتكون أكثر فاعلية في بناء المواهب الوطنية المؤهلة لدعم المسيرة التنموية والحضارية والاقتصادية للمملكة، وتمكين النشء من توجيه قدراتهم لخدمة المملكة بشكل أكثر فاعلية».

وزير العمل: دمج جميع الأفكار ووضعها على المنصة الحكومية لمناقشتها وتعديلها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150128/Con20150128749737.htm

نواف عافت، حازم المطيري (الرياض)

أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه أن توفير فرص العمل للمواطنين للعمل في منشآت القطاع الخاص أمر مهم وأصبح حاليا أسهل بفضل التشريعات التي اتخذت لتعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل.

وقال المهندس فقيه خلال الجلسة النقاشية التي شارك فيها في فعاليات منتدى التنافسية الدولي: هناك أكثر من 10 ملايين أجنبي يعملون في منشآت القطاع الخاص بالمملكة وهناك عدد قليل من السعوديين الذين يعملون فيه. وأكد أن لدى المملكة اقتصاد قوي يستوعب جميع المهارات، وأنه خلال 5 سنوات الماضية كان هناك برامج تعنى بالتوظيف وتقيس وتتفاعل مع الباحثين عن العمل، مبينا أنه يتم العمل من أجل أن نحقق الأفضل ولم نصل إلى درجة الرضى الكامل ولكن نبذل الكثير، لافتا النظر إلى أن هناك محاولات لدمج جميع الأفكار الجديدة و وضعها على المنصة الحكومية المفتوحة أمام الجميع لمناقشتها و مناقشة التشريعات ومحاولة تعديلها.

بدورها أوضحت وزيرة التنمية الاقتصادية في إيطاليا فيدريكا جودي أنه يتوفر لدى بلادها فرص وظائف ولكن يجب التركيز على الابتكار والتعليم، مبينة أن أي نوع من الأعمال يناسب الشباب يجب أن يرتبط بجميع العناصر التي تهمهم.
وأوضحت أنه تم إطلاق عدد من المبادرات بهدف إيجاد فرص وظيفية مرتبطة بالشركات الجديدة أو الناشئة، مؤكدة الحاجة إلى الاعتماد على العقول وليس السواعد في تلك الوظائف والربط بين الجامعات والمدارس والواقع الحقيقي في قطاع الصناعة.
وشددت الوزيرة الإيطالية على ضرورة توفير الفرص المناسبة للشركات الجديدة من أجل أن تتطور في إطار البحث عن الأفكار خصوصا في مجال الصناعات، مبينة أن ذلك لا يعني وجود رغبة إغلاق الباب أمام الصناعات التقليدية، بيد أنه يمكن إدخال الابتكارات لتلك الصناعات، لافتة النظر إلى أنه تم إصلاح عدد كبير من القوانين من أجل تقليل الضرائب على الشركات والعمال.

تبنى إنشاء مراكز بحثية ومشروعات متكاملة.. الملك سلمان 30 عاماً لدعم مشاركة المعاقين في بناء المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20150128/Con20150128749800.htm

عمر مجلي (جدة)
علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مع الإعاقة واحتياجات المعاقين تمثل جانبا من أولوياته واهتماماته الشخصية، بالإضافة إلى أهمية استثمار قدرات كافة فئات المواطنين في مسيرة التنمية، وقناعته الشديدة بأن الجميع شركاء لهم نفس الحقوق وعليهم الواجبات نفسها، فهي قصة اهتمام ودعم عمرها 30 عاما.
ومن أروقة جمعية البر بالرياض انطلقت أنشطة جمعية الأطفال المعاقين إبان إمارته لمنطقة الرياض، فيما تمثلت الخطوة التالية بإنشاء مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال المعوقين. وبدعم منه -رعاه الله- حصلت الجمعية على الأرض التي أقيم عليها مشروع مركز الرياض، وذلك تبرعا من مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومع بدء أعمال الإنشاءات والتجهيزات في أولى مراكز الجمعية كان أيضا له إسهامات في العناية بهذا المركز الوليد، إلى أن قام -أيده الله- ونيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز -يرحمه الله- بافتتاح مركز الرياض في 1407/2/9هـ، ومنذ ذلك التاريخ تواصلت الرعاية الكريمة من قبل الملك سلمان بن عبدالعزيز للجمعية بدون انقطاع، حيث رعى نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود المؤتمر الأول للإعاقة والتأهيل، الذي نظم خلال الفترة من 13-1413/5/16هـ، وصدر عن المؤتمر عدد من التوصيات المهمة التي حظيت بموافقة المقام السامي، وقد أحدث انعقاد المؤتمر تأثيرات إيجابية واسعة المدى في مستوى الخدمات المقدمة للأطفال المعوقين، بل أن النظام الوطني للمعوقين الذي أصدره مقام مجلس الوزراء كان أحد أهم توصيات هذا المؤتمر الذي عقد بالرياض بدعم مباشر وغير مباشر منه -حفظه الله-، كما تبرع نيابة عن الجمعية الخيرية الإسلامية بعدد من قطع الأراضي التي كانت تملكها لجمعية الأطفال المعوقين، وذلك امتدادا لدعمه للأهداف الإنسانية للجمعية.
وفي ختام المؤتمر الدولي الثاني للإعاقة الذي رعاه الملك سلمان خلال الفترة 26-29 رجب 1421هـ صدرت الموافقة السامية على النظام الوطني لرعاية المعوقين، فيما افتتح -حفظه الله- مركزا لرعاية المعاقين بحائل، تفعيلا لامتداد مظلة الخدمات المتخصصة والمجانية إلى المناطق كافة وفقا لاحتياجاتها، كما تبرع -يحفظه الله- بإنشاء مسجد بجوار المركز، ثم وضع حجر أساس مركز جمعية الأطفال المعاقين جنوب الرياض.
وقدم -أيده الله- منحة مالية لتأسيس المركز قدرها 10 ملايين ريال، كما قبل مشكورا الرئاسة الشرفية لهذا المركز، وتابع عن قرب خطط عمل المركز بنشاطاته المختلفة ولهذا لم يكن من المستغرب أن يبادر بتخصيص مقر للمركز بحي السفارات بالرياض، كما تفضل برعاية افتتاح مقر المركز في 1417/7/27هـ الموافق 1996/12/8م وتكريم الجهات العلمية والأكاديمية والأشخاص الذين ساهموا في خدمة المركز وخدمة رسالته السامية التي يضطلع بها هذا المركز

الخيري، فيما حظي المركز من لدن الملك سلمان باستقطاب الدعم عبر عدد من فاعلي الخير لضمان استمراره بالشكل المطلوب.

العدل تعتمد البحث الاجتماعي لتحديد أحقية الحضانة

تأهيل 150 قاضيا لنظر قضايا الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=213064&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

حسمت وزارة العدل الخلاف المستمر الذي يحدث حول مدى أحقية أحد الوالدين بحضانة الأطفال بإخضاعه لآلية جديدة تم وضعها بالتعاون مع خمس جهات هي وزارات: العدل، والداخلية، والشؤون الاجتماعية، والجامعات، وعدد من المحامين، وظهر التنظيم الجديد الذي تم اعتماده في محاكم الأحوال الشخصية بناء على توصية جماعية بمنح حق الحضانة للأصلح من الوالدين.

وأكدت مصادر عدلية لـ"الوطن" أن هذه الخطوة ستوافر استقرارا أسريا للأزواج المتنازعين على حضانة الطفال المطلق، وأن أبرز ملامح تلك الآلية تشكيل لجنة تعنى بالقضايا الواردة لمحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية يتنازع فيها الزوجان على حضانة الأطفال.

وأضافت المصادر أن "فريقا من الاختصاصيين الاجتماعيين سيتولى إعداد تقارير اجتماعية سرية ومفصلة عن حالة المتنازعين على حضانة الأطفال، وتحديد من الأصلح بالحضانة، والرفع للقاضي بذلك لاتخاذ قراره النهائي"، مشيرة إلى أن الوزارة هيأت 150 قاضيا لنظر قضايا الأحوال الشخصية، ومن بينها النفقة والولاية والحضانة، والخلع والطلاق.

من جهته، أكد مستشار وزير العدل المشرف العام على إدارة الخدمة الاجتماعية الدكتور ناصر العود أنه "تنفيذا لتوجيهات الأمر السامي، أنشأت وزارة العدل لجنة بمجلس القضاء الأعلى للنظر في قضايا الحماية، والحضانة، والولاية، ويأتي هذا بعد إعداد دراسة على القضايا المتعلقة بالولاية، والحضانة، ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين".

ولفت إلى أن "تلك الإجراءات تسير في نطاق تطوير ومعالجة القضايا، وتسريع الفصل في النزاعات الأسرية، والبت في الدعاوى العائلية، بما يضمن تحقيق الجودة في الحكم القضائي، وإكساب القضاء القدرة والمهنية في الحل العاجل والسريع للقضايا الاجتماعية".

وترى المستشارة القانونية والمحامية بيان زهران أن "وجود لجنة متخصصة لبحث التوافق الأسري وإعطاء الأطفال المتنازع عليهم لمن هو أصلح له، أمر مهم، لأن الطلاق من القضايا الشائكة التي يذهب ضحيتها الأبناء، ويختلف المتنازعون في هذه الحالة على الولاية، أو الحضانة، مشيرة إلى أن الاختيار يجب أن يعتمد على درس شخصية الطرفين والبيئتين اللتين ينتميان إليها والمعتقدات التي يؤمنان بها.

وأضافت أنه "في بعض الأحيان يستخدم الأبوان المتنازعان مكائد ضد بعضهم البعض، مستخدمين في ذلك الأطفال كسلعة، وتتم تلك الأفعال غير المسؤولة عن شخصيات انتقامية غير مؤهلة لتربية الأطفال، تزرع الكراهية والبغضاء في نفوس الأبناء، فضلا عن تدمير نفسياتهم مما يؤثر في أوضاعهم الدراسية والتربوية والصحية، وتؤدي إلى نشأة جيل محطم نفسيا وغير قادر على تحمل المسؤولية".

وأوضحت زهران أن "تخصيص لجنة تهتم بقضايا الحضانة والنفقة والحد من العنف، خاصة إذا كانت مكونة من المتخصصين النفسيين والاجتماعيين، ستسهم في معرفة الأنسب والأصلح من الأبوين لتربية الأبناء، في مثل هذا النوع من القضايا الحساسة التي هي من شأن الطفولة وتحرص على رعايتها وتنشئتها بالوضع السليم.

الصحة النفسية لمنسوبيها: اسألوا المدنية عن البدلات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=213099&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

كد المدير العام للصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة الدكتور عبدالحميد حبيب لـ"الوطن" أن بدل العمل بالصحة النفسية لا يصرف لكل الأطباء والاستشاريين والعاملين في المصحات النفسية.

وأضاف أن وزارة الخدمة المدنية هي من تقرر صرف البدل لمن يستحق، سواء كانت بدلات العدوى أو النفسية أو الإشراف أو الخطر، كون كل فئة من هذه البدلات تخضع للائحة وشروط.

وأشار إلى أن بدل النفسية كغيره من البدلات يرتبط بشروط محددة، كأن يكون الملاك الوظيفي للمارس الصحي بمسمى أخصائي أو دكتور أو فني أو صيدلي نفسي، إضافة لشروط أخرى منها أن يكون على رأس العمل في أحد المستشفيات النفسية ويمارس العمل الحقيقي داخل الأقسام النفسية.

جاء ذلك ردا على شكاوى تلقتها "الوطن" من استشاريين وأخصائيين يعملون بمستشفى الصحة النفسية بجدة، حيث أوضحوا بأن قرارات مجحفة اتخذت ضد العاملين في المنشآت الصحية النفسية تتضمن تباين تطبيق شروط صرف بدل النفسية للعاملين في المستشفيات النفسية، وأنهم يستحقون نظاما هذا البدل.

وذكروا بأنهم رفعوا شكاوى عدة أحيلت جميعها لوزارة الصحة للنظر في أمرهم وإيجاد حلول عاجلة لصرف بدل النفسية لكل من يستحقه في المصحات النفسية، وأن هذه الشكاوى لم تحقق لهم شيئا، مشيرين إلى أن بدل النفسية يصرف من قبل الوزارة للأخصائيين والاستشاريين والصيادلة والفنيين لفئات محددة جدا، حيث يتقاضى الاستشاري السعودي ثلاثة آلاف ريال شهريا وفقا للائحة وظيفية صحية صدرت منذ 24 عاما دون تجديدها، وأن الأنظمة والقوانين الخاصة بصرف البدلات قديمة جدا وتحتاج إلى تحديث وتطوير.

وأضافوا أن وزارة الصحة أقرّت صرف بدل النفسية لغير السعوديين بنسبة 100% من الراتب الأساسي للطبيب الاستشاري، وبنسبة 50% للأخصائي و 30% للطبيب المقيم "غير السعودي"، وأن في ذلك إجحاف بحق الممارسين الصحيين السعوديين مع تساوي الأعمال التي يقومون بها، مما تسبب في حدوث تفرقة بين الأطباء السعوديين وغيرهم فيما يخص بدل النفسية.

وكشفوا أنهم قدموا شكاوى بهذا الشأن منذ ثلاث سنوات لوزارة الصحة لبحث حلول هذا التباين ولكن دون جدوى، مشيرين إلى أن الوزارة ردت عليهم بأن بدل النفسية يصرف حسب لائحة وزارة الخدمة المدنية.

"الصحة": 94 مخالفة على المنشآت الصحية خلال شهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/28/article_926607.html

الاقتصادية» من الرياض»

كشف الدكتور علي الزواوي، وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون القطاع الصحي الخاص، بأن وزارة الصحة أغلقت 31 منشأة صحية خاصة وذلك لمخالفتها الأنظمة، ورصدت الوزارة عدد 290 مخالفة على المؤسسات الصحية والمنشآت الصيدلانية في عدد من مناطق المملكة، وذلك خلال شهر ربيع الأول لعام 1436هـ.

وقال إن عدد المخالفات، التي رصدت على الكوادر الطبية أو الفنية من لجان المخالفات الطبية والهيئات الصحية الشرعية فقد بلغ 94 مخالفة، وذلك خلال نفس الفترة.
وأشار الزواوي إلى استمرار الحملات، التي تشنها الوزارة عبر لجانها المختلفة في المتابعة والإشراف على القطاع الصحي من خدمات والتأكد من التزام الجميع بالاشتراطات والمواصفات المطلوبة، وبما يكفل خدمة المرضى والمراجعين لهذه المنشآت وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية تلبي احتياجاتهم الصحية.
وثمن الزواوي الدور الفعال، الذي يقوم به القطاع الصحي الخاص باعتباره الشريك الأساسي في تقديم الخدمات الصحية وحث العاملين في هذا القطاع على مضاعفة الجهد للارتقاء بمستوى الخدمات لصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين وبما يسهم في دفع مسيرة العمل الصحي في المملكة في ظل الدعم الذي يحظى به القطاع الصحي من حكومة خادم الحرمين الشريفين، للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية.
وتولي الوزارة جانب المراقبة والتفتيش أهمية بالغة للتأكد من تطبيق أحكام الأنظمة واللوائح للمحافظة على سلامة ومأمونية الخدمة المقدمة للمريض، وذلك من خلال المتابعة الدورية عن طريق لجان التفتيش في مديريات الشؤون الصحية أو عن طريق الجولات المفاجئة أو بناءً على تعاون المواطنين أو عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.
وتتخذ الوزارة عديدا من العقوبات اللازمة على جميع المخالفات، سواء بالغرامات المالية أو الإيقاف عن العمل أو سحب ترخيص أو إغلاق مؤقت أو نهائي منها ما يخص المؤسسات الصحية الخاصة والصيدليات ومنها ما يتعلق بمزاولة المهن الصحية وقد تصل إلى إبعاد الممارس الصحي المخالف عن البلاد ومنعه من العودة لتعطي مؤشراً حقيقياً حول جدية الوزارة ومديريات الشؤون الصحية في ضبط ومعالجة أي قصور في الخدمة الصحية المقدمة في القطاع الصحي الخاص.

حرية التعبير.. وأوهامها

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/01/28/1287856

عبدالوهاب أبو زيد

حرية التعبير أصبحت لدى الغرب (أو هكذا يراد لنا أن نصدق) من المقدسات التي لا ينبغي أن تُمس، أو أن يُتهاون فيها، أو أن تُقدم التنازلات فيما يخصها ويرتبط بها. وأي تهديد لحرية التعبير تلك من أي طرف من الأطراف، سواء تلبس ذلك الطرف لبوسًا سياسيًا أو أيديولوجيًا أو (وعلى وجه الخصوص) دينيًا بحتًا، غير مقبول، بل ولا بد من مناهضته والوقوف في وجهه بحزم دون أدنى قدر من التهاون أو اللين.
وحقيقة الأمر أن من يقول بإمكان تحقيق مبدأ حرية التعبير بشكل مطلق على أرض الواقع وجعله أمرًا متجسدًا وملموسًا ما هو إلا واهم وأبعد ما يكون عن الصواب والحقيقة، إذا ما كان مؤمنًا حقًا بحقوق الآخرين. وهو ما نفترضه فيمن يدعي المثالية نظريًا عبر دعوته لمبدأ حرية التعبير «السامي» وتشبثه به.
ينسى هؤلاء «الأصلانيون» المتعصبون للحرية أن حرياتهم وحرية تعبيرهم تتوقف (أو هذا ما ينبغي أن يكون) عند حريات الآخرين. «حريتك تنتهي في اللحظة التي تبدأ فيها بالتعدي على حريتي». هكذا قيل، ويقال، ولا ينبغي لنا أن نكف عن القول، وألا نكتفي به، بل نتخطاه ونتجاوزه إلى الفعل.
لك أن تعبر عن آرائك بحرية فيما يخصك ويتعلق بك، ولكن حريتك تلك لا بد أن يُكبح جماحها، ويُحد من غلوائها عندما يتصل الأمر بمسائل ذات حساسية عالية بالنسبة للآخرين، خاصة فيما يخص مقدساتهم التي لا يفرطون فيها ولا يساومون عليها، ولا يقبلون المساس بها.

ويكون الأمر أكثر حساسية وإثارة لمشاعر المؤمنين بفكرة أو شخص ما حينما تتعرض تلك الفكرة أو ذلك الشخص للسخرية والاستهزاء به والحط من قدره والإساءة إليه، كما حدث في حوادث الرسومات الكاريكاتورية المسيئة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، التي نتمنى أن يكون آخرها (وإن كنا لا نتوقع ذلك) ما أقدمت عليه صحيفة «شارلي إيبدو» الفرنسية الساخرة، التي أعترف هنا أنني لم أكن أعرفها ولم أسمع بها من قبل، قبل الاعتداء الدموي الإجرامي على مقرها في السابع من الشهر الجاري، الذي أسفر عن قتل 12 شخصًا وجرح عدد آخر من قبل مجموعة من الإرهابيين، الذين صور لهم الوهم أنهم إنما ينتصرون للنبي صلى الله عليه وسلم وللإسلام بفعلتهم تلك.

لا بد من التأكيد هنا على أن ما ارتكبه أولئك المسلحون يُعد جريمة بشعة بكل الأعراف والمقاييس الإنسانية، ولا يقبل به ويفرح به إلا إنسان مختل ومتعصب وبعيد عن جوهر الأديان عمومًا، والإسلام الذي قد يدعي ويتوهم تمثيله على وجه الخصوص.

وحقيقة الأمر المرة والمؤلمة هي أن ما يقوم به المتطرفون المنتسبون للإسلام من فظائع وجرائم وأهوال باسم الإسلام، هو أكثر إساءة للإسلام وللنبي صلى الله عليه وسلم من رسومات كاريكاتورية عابرة، ربما لم يدر عنها أحد إلا قلة قليلة من المشتركين أو الحريصين على متابعة تلك الجريدة وأمثالها. والمفارقة هنا أن مبيعات هذه الجريدة على وجه الخصوص كما نقلت لنا الأخبار قد تضاعفت وصارت تبيع الملايين من النسخ عوضًا عن المئات أو الآلاف على أحسن تقدير.

لقد تعالت الأصوات التي تذب عن حرية التعبير وتدافع عنها ليس في الغرب فقط، بل حتى لدى عددٍ من المثقفين العرب الذين يحبون أن يظهروا كمنتمين للعالم المتحضر، في مقابل همجية العوالم المتخلفة التي نشكل نحن العرب والمسلمين جزءًا كبيرًا (وربما الجزء الأكبر منها) حسب رؤيتهم. غير أن هؤلاء لا يتوقفون قليلاً فيما يبدو ليتساءلوا لماذا يتم تجريم «اللاسامية» في الغرب نفسه، ويعد أي مساس بها أو تعرض لها، حتى في الدراسات العلمية الرصينة، جريمة لا تغتفر، في حين تكون الإساءة لأقدس مقدسات مئات الملايين من المسلمين المنتشرين في كل بقاع الأرض أمرًا مقبولاً ومتفهمًا ويمكن تبريره.

حملة تتبعها غفلة!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150128/Con20150128749753.htm

خالد السليمان

تأكد لي أننا قوم «حملات»، نفور ونخمد في القيام بالعمل وتطبيق القانون حسب الحماسة لا معيارية ثابتة في الأداء والقيام بالمسؤوليات والواجبات!. على سبيل المثال تفور أمانات المدن والبلديات في القيام بحملات تفتيش على المطاعم والمحلات المخالفة فتغلق هذا وتغرم ذاك وتملأ الصحف بأخبار نشاط الحملة ثم تختفي فجأة، ويقوم رجال المرور بحملة على مخالفي الوقوف الخاطئ وعدم ربط الأحزمة ومستخدمي الهاتف الجوال ثم تهدأ، وتقوم فرق مكافحة التسول بحملة في الطرقات لمطاردة المتسولين ثم تتوارى! لذلك نجد أن ظواهر القصور السلبية في مجتمعنا شائعة وعدم احترام الأنظمة جزء من ثقافة حياة الكثير من الناس، والسبب الأهم أن بعض من يقومون بالحملات ويطبقون القانون لا يؤمنون أحيانا بما يقومون به، وهم أنفسهم ممن يخالفون الأنظمة ويرتكبون المخالفات خارج أوقات عملهم!

أن يصبح كمال العمل رهنا للحماسة وحدها أو الامتثال للأوامر وحسب دون إيمان حقيقي نابع من الذات بالمسؤولية المناطة والعمل المكلف به يعني نتائج آنية وردود فعل وقتية سرعان ما تزول آثارها، ولعل هذا هو سبب استمرار وتكرار نفس المخالفات التي تقوم الحملات للحد منها!

باختصار.. لو طبقنا القانون وآمنا بالنظام كجزء من ثقافة الذات لما احتجنا للقيام بأي حملة!.

كاريكاتير

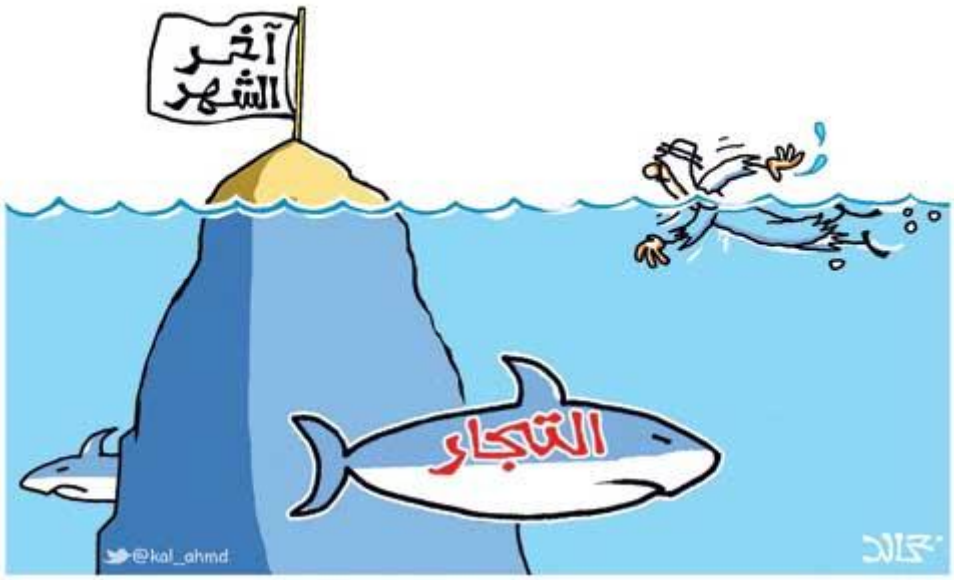

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5998

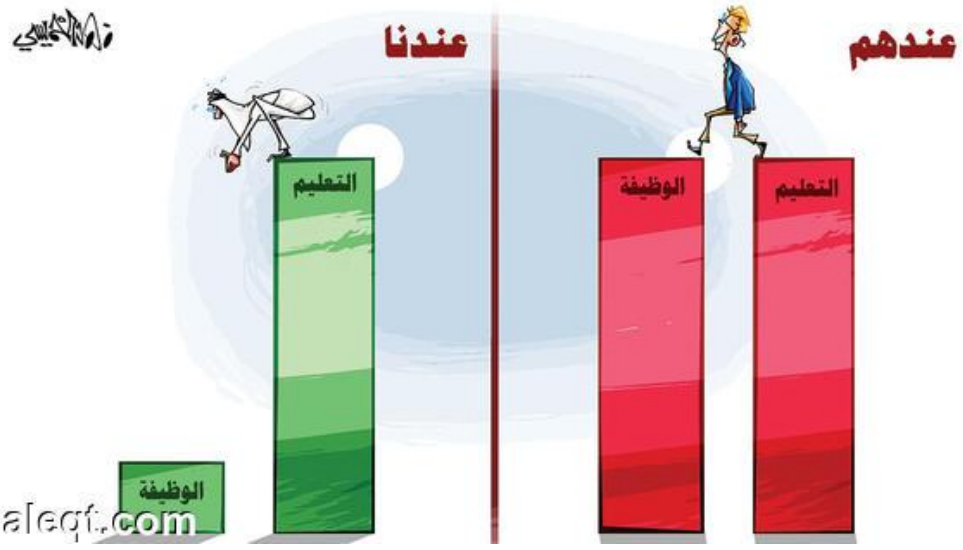

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/01/28/article_926597.html